الأمم المتحدة

E/CN.6/2012/NGO/73

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
8 December 2011
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير – ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية، والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات؛ والموضوع ذو الأولوية: "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع، وفي التنمية، والتحديات الراهنة"

بيان مقدم من المنظمة الأفريقية للعمل من أجل مكافحة الإيدز، والاتحاد العالمي للمرأة الريفية، والاتحاد الأوروبي للمرأة، وهاداسا: المنظمة النسائية الصهيونية لأمريكا، والتحالف الدولي للمرأة، والرابطة الدولية للمحامين الديمقراطيين، والمجلس الدولي للمرأة، والاتحاد الدولي للتدبير المترلي، والاتحاد الدولي لسيدات الأعمال والمشتغلات بالمهن الحرة، والاتحاد الدولي للجامعيات، والمجلس الوطني للمنظمات النسائية الألمانية، ومنظمة سرفاس الدولية، ونساء الحركة الدولية الاشتراكية، والرابطة الدولية لأخوات المحبة، وجيش الخلاص، والاتحاد النسائي الدولي للسلام العالمي، والمنظمة الدولية للمرأة الصهيونية، وهي كلها منظمات غير حكومية تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.6/2012/1.

110112 040112 11-63027X (A)

البيان

نحن، المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية الموقعة أدناه والمتمتعة بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأعضاء في لجنة وضع المرأة للمنظمات غير الحكومية في فيينا، نقدم للمشاركين في الدورة السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة البيان التالي بشأن تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة، وذلك للاطلاع عليه والنظر فيه.

وإذ نشير إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهي الصك الدولي الوحيد لحقوق الإنسان الذي يتضمن مادة محددة مكرسة لحالة المرأة الريفية (المادة ١٤)،

وإذ نشير إلى منهاج عمل بيجين، الذي يبرز الحاجة إلى وضع سياسات واستراتيجيات مصممة لتحسين حالة المنتجات من النساء الريفيات، وزيادة دخلهن، وتوفير الأمن الغذائي لأسرهن،

وإذ نأخذ في الاعتبار أطر عمل التنمية العالمية الرئيسية، كجدول أعمال القرن ٢١ لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في ريو دي جانيرو في ١٩٩٢، والإعلان بشأن الألفية، والأهداف الإنمائية للألفية، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية،

وبالنظر إلى أن نصيب المرأة الريفية من إنتاج الأغذية في معظم البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، يبلغ أكثر من ٨٠ في المائة في حين لا تملك سوى ١ في المائة من الممتلكات، بسبب أن النواميس الاجتماعية والأعراف والتشريعات تحد من حقوق المرأة الريفية في الملكية،

وإذ ندرك الدور الرئيسي الذي تقوم به المرأة كحافظة للتنوع البيولوجي الزراعي وللمعارف الزراعية في آن معا، وكذلك ممارسات النساء المزارعات،

وإذ نرى أن تحسين حصول المرأة على التعليم والتدريب إنما يسهم في تحسين إنتاج الأغذية والصحة الغذائية داخل الأسرة، مما يحقق الأمن الغذائي،

وإذ نشير إلى تغيُّر المناخ والتصحر، ولا سيما في البلدان النامية، والترابط القائم بين النبات والماء وسقوط الأمطار، وذلك بالنسبة إلى استخدام الأراضي في الزراعة،

وإذ نشجب ''الاستيلاء على الأراضي'' الذي تقوم به بعض البلدان والشركات لأغراض الإنتاج الزراعي، مما يستبعد المزارعين المحليين ويؤدي إلى عمليات المضاربة من قِبل الصناديق التحوطية والشركات العالمية الكبرى،

نقرر ما يلي،

- نؤكد أهمية ضمان حصول النساء والفتيات الريفيات على التعليم والحاجة إلى دعم هياكل التعليم الأساسي والثانوي والجامعي، وغيره من أشكال التعليم والتدريب الحرفي، بما في ذلك الدراسة بدوام جزئي، وذلك لتمكين النساء والفتيات من تدارك المسؤوليات الزراعية والمترلية؛

- نحث على تدريب المرأة الريفية في التكنولوجيات الريفية المناسبة بقصد زيادة معرفتها بأساليب الإنتاج الزراعي المستدام، بما في ذلك تحسين الري، وإنتاج البذور، وأساليب الزراعة الإيكولوجية؛

- ندعو الحكومات إلى وضع تشريعات بشأن حقوق المرأة في شراء ووراثة وتملُّك الأرض بسندات ملكية مأمونة، وكذلك بشأن المساواة في معاملة النساء المزارعات في الإصلاح الزراعي؛

- نشدد على أهمية ضمان حصول المرأة على خدمات تكنولوجيا الإرشاد الزراعي، ومرافق التسويق، والخطط الائتمانية؛

- نؤكد على ضرورة ضمان حصول المرأة على خطط التمويل البالغ الصغر دون أي قيد؛

- ندعو إلى وضع تدابير من أجل المعونات والخدمات المالية التي تمكّن المرأة من القيام بالمشاريع الزراعية، كما ندعو إلى وضع تدابير من شأنها تقصير سلسلة الإمداد؛

- نوصي بتوفير فرص العمالة اللائقة المنتجة والمدرة للدخل للمرأة الريفية، كما نوصي بإنشاء برامج لتعزيز مشاركة المرأة وقيادتها في المؤسسات الريفية، مثل رابطات المنتجين الزراعيين والعمال الريفيين، والتعاونيات الريفية، وجمعيات التسليف الريفية، ومجموعات المنتفعين بالمياه، ومجموعات المساعدة الذاتية؛

- نناشد الحكومات والهيئات الإقليمية، والمنظمات الدولية، والمبادرات الخاصة، وضع قواعد تضمن مشاركة المرأة الريفية في عملية صنع القرار بالنسبة لتدابير وبرامج التكيف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره؛

- نشدد على أهمية التحرر في القواعد واللوائح التنظيمية التي تحكم التجارة بالسلع الزراعية، ورفع الحظر المفروض على الواردات الزراعية من البلدان النامية، وخفض المعونات الزراعية في البلدان الصناعية التي تؤدي على الدوام إلى تصدير الفائض من المنتجات الزراعية إلى البلدان النامية، وضمان تلقي النساء المزارعات تعويضات مالية منصفة مقابل عملهن ومنتجاتهن؛
- نطلب احترام الاتفاقيات المقبولة دوليا المعقودة بين الحكومات وبين السكان الأصليين وذلك بقصد منع الآثار الضارة الناجمة عن ''الاستيلاء على الأراضي''.